



ثورة يوليو في الوثائق البريطانية "الحلقة الثانية"

بقلم: د. رعوف عباس

19 يوليو 2002

مارسنت أمريكا ضغطا شديدا على إنجلترا للتفاوض حول الجلاء عن مصر أملا في انضمامها الى الحلف الغربى

- أعلن ضباط يوليو ميلهم للغرب ورفضهم الشديد للشيوعية.
- عبد الناصر أكثر ثقة بنفسه بعد نجاته من محاولة الإغتيال فى المنشبة.

تعود أصول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط إلى ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من بروز معسكرين متباينين أولهما : المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى وثنيهما :المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة . وبدأت الولايات المتحدة ممارسة دورها القيادى فوافق الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (مايو عام 1947) على "مبدأ ترومان" الذى يهدف إلى إنقاذ شرق البحر المتوسط من الخطر الشيوعى .

واستخدام هذا المبدأ كرأس حربة لفتح الطريق أمام الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة من خلال إقامة نظم دفاعية تشترك فيها بلاد المنطقة ، وتضم القواعد العسكرية الغربية الموجودة فيها فى منظومة دفاعية واحدة تكون مصر محورها الأساسى بحكم موقعها الاستراتيجى ووضعها الإقليمى ، ووجود قناة السويس فى رأاضها التى كانت عندئذ الممر الوحيد لنقلات البترول المتجهة إلى الغرب.

لذلك عندما فشلت المفاوضات المصرية - البريطانية التى أدارت دفتها حكومة الوفد (1950 _ 1951) بهدف إعادة النظر فى معاهدة عام 1936 التى أثبتت ظروف الحرب العالمية الثانية أنها كانت وبالا على مصر ، وهبت الجماهير المصرية عام 1946 مطالبة بإلغائها وتحقيق الاستقلال التام . ولم يستطع الوفد أن يحقق تقدما فى المفاوضات فى وقت كانت الجماهير المصرية فيه قد سئمت أسلواب المفاوضات كسبيل لحل القضية المصرية. واستجابة للضغوط الشعبية قامت حكومة الوفد بإلغاء معاهدة عام 1936 وبدأ الكفاح المسلح ضد الإنجليز فى منطقة السويس التى أتاحت لشباب ينتمون إلى مختلف الأحزاب (وخاصة مصر الفتاة والإخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية) الاشتراك فى حركة الكفاح المسلح كما أتيحت لتنظيم "ضباط الأحرار" الفرصة للعب دور مهم فى هذا المجال.

هنا لجأت بريطانيا الى حليفاتها أمريكا وفرنسا وتركيا لدعم سياستها ،ورحبت أمريكا بهذه الفرصة التى تتيح لها ممارسة قيادتها للغرب ، وتقدم الأربعة لحكومة الوفد (فى 13 أكتوبر 1951) بمشروع إنشاء قيادة دفاعية للشرق الأوسط تكون مصمقرا لها ، ويكون هدفها دفع الخطر الشيوعى عن المنطقة ، على أن ينسحب ما زاد على الحاجات الدفاعية من الجنود الإنجليز من قاعدة قناة السويس مع مشاركة الجيش المصرى فى الدفاع عن قاة السويس . ولكن الوفد رفضت العرض ، لأنه يتعارض مع المصالح الوطنية لمصر ، إذ من شأنه أن يكرس الوجود البريطانى العسكرى تحت علم الحلف الدفاعى الجديد ، بل يجعل مصر مرتعا لدول الغرب المشاركة فى الحلف.

وعندما قامت ثورة يوليو عام 1952 إنتعشت آمال الغرب فى أن يقبل "الضباط الأحرار" بما رفضه الوفد ، وخاصة أن الإشارات التى أطلقها الثوار كانت جميعا تبعث الطمأنينة فى نفوس الغرب ، فقد كانت السفارة الأمريكية هى السفارة التى تم الاتصال بها دون غيرها عيشة قيام الثورة وواستخدام الثوار السفارة الأمريكية لتوصيل مآرلها من رسائل سياسية للإنجليز وأعلنوا فى أكثر من مناسبة أنهم ميالون للغرب ، معادون للشبيوعية هدفهم إصلاح أمور بلادهم ومحاربة الفساد ، وأنهم ينشدون مساعدة الغرب لدعم اقتصاد مصر وتقوية جيشها.

هنا بدأت أمريكا تطرح مرة أخرى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، ومشاركة مصر فيه . ولجأ "مجلس قيادة الثورة" إلى اتباع خط يتسم بالمرونة دون رفض صريح أو تلميح بالقبول . فذكر رجال الثورة أن اتخاذ قرار بهذا الشأن من الصعوبة بمكان ، إذ كيف تدخل مصر فى حلف دفاعى مع الغرب ، وبريطانيا الحليفة الكبرى لأمريكا لا تزال تحتل منطقة قناة السويس ، فإذا أرادت أمريكا شتر الك مصر فى الحلف الدفاعى عليها أن تساعدنا فى التخلص من الوجود البريطانى .

وهكذا مارست الولايات المتحدة ضغطا شديدا على بريطانيا للدخول فى مفاوضات مع "حكام مصر الجدد" فتم التخلص من الشق الخاص بالسودان فى اتفاقية منفصلة أخذت بمبدأ حق تقرير المصير والاستفتاء حول مستقبل النظام السياسى فى السودان برعاية لجنة دولية ، ولكن التفاوض حول قناة السويس كان شاقا ، فالمصريون يريدونها خالية من الوجود الإنجليزى تماما ، والإنجليز يريدون الاحتفاظ ببعض الوحدات تحت مسمى "خبراء لصيانة القاعدة" ، والإنجليز يريدون ربط الجلاء بحق العودة فى حالة الحرب ، والمصريون يحاولون التخفيف من هذا القيد . وقطعت المفاوضات ، ثم ضغط الأمريكان مرة أخرى بشدة على الإنجليز للعودة الى مائدة المفاوضات حتى إذا تم توقيع اتفاقية الجلاء (19 أكتوبر عام 1954) ، بدأ طرح موضوع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فتعلل المصريون بصعوبة المشاركة فى حلف مع وجود إسرائيل .

ومن ثم شهدت الشهور الأخيرة من عام 1954 والشهور الأولى من عام 1955 بلورة مشروع تسوية لمشكلة فلسطين على أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين . ولكن ذلك تطلب استطلاع مدى جدية مصر فى إبرام الصلح مع إسرائيل وتصورها لهذه التسوية . وفى المقابل قدم المصريون وجهة نظرهم فى الموضوع بشقيه ! مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وتسوية القضية الفلسطينية . وتعددت زيارات كبار رجال الخارجية الأمريكية والبريطانية إلى مصر بعد توقيع معاهدة الجلاء لاستطلاع وجهة النظر المصرية ، تمهيدا لاتخاذ الغرب القرار المناسب بهذا الشأن.

والوثيقة التى ننشرها اليوم من مجموعة "مصر ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" التى أشرنا إليها ، فى المقال السابق عبارة عن تقرير عن محادثات مساعد وزير الخارجية البريطانى لشئون الشرق الأوسط (شاكبر) بالقاهرة يوم 11 مارس عام 1954 مع الدكتور محمود فوزى (وزير الخارجية المصرى) أولا ، ثم مع البكباشى جمال عبد الناصر (رئيس الوزراء) و الصاغ صلاح سالم (وزير الإرشاد القومى) وفيما يلى نص التقرير ويليهِ تعقيبنا عليه .

تقرير عن محادثات مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط حول التعاون الدفاعى فى الشرق الأوسط بتاريخ 11 ديسمبر عام 1954 .

قام المستر شاكبرو بإجراء لقاءين مع الوزراء المصريين فى نفس اليوم ، أولهما لمدة ساعة مع الدكتور فوزى وزير الخارجية ، وثانيهما لمدة ثلاث ساعات مع رئيس الوزراء عبد الناصر وصلاح سالم. وفيما يلى خلاصة بموضوعات المباحثات .

إسرائيل

تباينت مواقف الوزراء المصريين من مشكلة إسرائيل ، وقد اتفقوا فى عدم التفاوض حول إمكانية مجئ اليوم الذى يتم فيه إبرام صلح مع إسرائيل. وقد تحدث الدكتور فوزى بروح موضوعية ، وإن لم تكن بناءة حول الأساس الممكن للتفاوض مع إسرائيل فى حالة استعدادها لذلك ، وهو ضرورة أن تبدى إسرائيل استعدادها للتنازل للأردن عن صحراء النقب جنوب بئر

السبع ، وكذلك كل النقط الحدودية التي تكفل تحقيق اتصال أرضى بين مصر والأردن وقطاع غزة حتى يتم ربط مصر بالمشرق العربي وأضاف فوزى قائلا : إن تعويض اللاجئين جزء لا يتجزأ من مشروع التسوية ، وأن مصر تترك أن دفع التعويضات لكل لاجئ على حدة سوف يدمر اقتصاد إسرائيل ومن ثم يجعلها لا تقبل بالتسوية لذلك لا تمنع مصر في أن يتم تدبير التعويضات من أى مصدر مالى يمكن ترتيبه .

أما الصاغ صلاح سالم ، فقد ذكر أن السلام مستحيل مع إسرائيل ، حتى لو قبلت بقرارات الأمم المتحدة عام 1947 لأن العرب يرفضون السلام مع إسرائيل وكذلك الرأى العام المصرى لا يقبل به ، وأن النشاط التجارى الخارجى لإسرائيل سوف يلحق أكبر الضرر بالتجارة المصرية ، وأنه فى كل الأحوال لن يقبل اليهود أن يتركوا سنتيمترا واحدا لملاك الأرضى العربى على الحدود ، لذلك لا يوجد أساس لإبرام اتفاقية مع إسرائيل تحقق المطالبة الأساسية للاجئين .

وقام البكباشى جمال عبد الناصر بتصحيح مقولات صلاح سالم واتخذ موقفا أكثر اعتدالا فلم يوافق على أن الرأى العام المصرى لن يقبل بالصلح مع إسرائيل إذا سحنت الفرصة لمن يملك شجاعة المبادرة. ولكنه أبدى تشاؤمه التام من إمكانية تقديم الإسرائيليين أساسا معقولا للتفاوض ، يمثل نقطة انطلاق لتحقيق الأهداف البعيدة . وأكد بدوره ضرورة تحقيق ترابط أرضى بين مصر والعالم العربى ، وليس مجرد إقامة ممر بين مصر والأردن.

الأردن

وقد أثار الدكتور فوزى فى حديث منفصل اعتراض الرأى العام العربى على وجود الضباط الإنجليز فى الفيلق العربى وخاصة الجنرال جلوب. وبدا من موقفه أن مصر قد تنظم حملة دعائية ضد أولئك الضباط ، وضد رقابة الحكومة البريطانية على أوجه صرف المعونة المالية التى تحصل عليها الأردن لتغطية نفقات الفيلق العربى. ولكن هذا الموقف لم نجد له صدق فى حديث رئيس الوزراء رغم أن الفرصة سحنت غير مرة للخوض فى الموضوع ، بل ذكر أن مصر لا تسعى لإزاحة بريطانيا من الشرق الأوسط .

الحلف التركى - الباكستانى - العراقى

عبر الوزراء المصريون الثلاثة عن كراهيتهم الشديدة لفكرة انضمام العراق إلى أى اتفاق دفاعى رسمى مع تركيا أو باكستان. ورأوا أن مثل هذا الاتفاق عديم الجدوى وليس من ورائه نفع عسكرى . لأن أيا من الدول الثلاث لن تستطيع أن تهب لنجدة الأخرى فى حالة وقوع الحرب ، وذلك بسبب مشكلة إسرائيل وعلاقات تركيا بإسرائيل من ناحية والغرب من ناحية أخرى. أن الحلف مرفوض من الرأى العام العراقى وكذلك فى البلاد العربية الأخرى. وذكروا أن الحلف التركى - الباكستانى ليس له نتائج عملية ، وأنه أثار عداوة الرأى العام فى باكستان ، ولمحو إلى أن أموال السعودية قد تستخدم للتدخل ضد نورى السعيد إذا أصر على المضى قدما فى فكرة الحلف ، وأن مصر قد تقوم بتمويل الدعاية المضادة للحلف إذا دعت الحاجة لذلك .

العلاقات الدفاعية مع الغرب

أكد الوزراء الثلاثة أن السياسة المصرية الحالية تقوم على أساس دعم القوه السياسية والعسكرية للجامعة العربية ، وأن العلاقات مع الغرب يجب أن تقتصر على الصلات القائمة حاليا (المعاهدات) مع مصر والأردن والعراق .واتفق ثلاثتهم على أن حكومات سوريا ولبنان الأردن تعانى من الضعف ، وعبروا عن آمالهم فى قيام حكومات قوية فى تلك البلاينبرة توحى التزامهم تشجيع الانقلابات العسكرية فى تلك البلاد.

وليس لدى الوزراء الثلاثة على الإطلاق فكرة عن أخطار الحرب الذرية التى يمثلها التهديد الروسى الموجه ضد الشرق الأوسط. ورفضوا تماما الاعتراف بأهمية الوجود العسكرى والجوى البريطانى فى توفير الدفاع ضد الأخطار التى تهدد المنطقة. وأصروا على ضرورة ترك مهمة الدفاع عن المنطقة لقوات البلاد العربية بعد تزويدها بالسلح المتقدم والكفاءة القتالية. وعبروا عن أملهم فى أن تتم مراجعة المعاهد العراقية-البريطانية على منوال الاتفاقية الإنجليزية المصرية (

الموقعة في 19 أكتوبر) ، ولكنهم وافقوا على ر أى شاكرو أن مثل هذه الاتفاقية ترتبط بشمال المنطقة وليس بقناة السويس. وفيما يتعلق بمراجعة المعاهدة الأردنية - البريطانية ، اتسم موقفهم بالغموض ، ولإن ذكروا أنه لا يوجد بلد عربي واحد يقبل دعوة القوات البريطانية إلى المرابطة على أرضه زمن السلم .

وقدم الوزراء المصريون نظرية معقدة لتبرير عدم ضرورة التوجه نحو إقامة علاقات دفاعية رسمية مع الغرب. فذكر الصاغ صلاح سالم أن الغرب يرتبط في أذهان العرب بإسرائيل لأن إسرائيل صنيعة وعد بلفور ومساندة الولايات المتحدة . وحتى يتم حل مشكلة إسرائيل لن تقبل الشعوب العربية بالفكرة التي تزعم أن العلاقات الدفاعية مع الغرب تخدم مصالحهم.

وذكر البكباشي جمال عبد الناصر أنه حين يتم كسب "المعركة السيكولوجية " بإقناع الشعوب العربية أن الحرب ضد الشيوعية سوف تتم على أراضيهم ، وتقوم الحكومات العربية - عندئذ - باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة العدوان الخارجي الروسي دفاعا عن المصالح العربية ، فإنه لن يكون هناك ما يمنع قبول الجامعة العربية بالاشتراك مع الغرب في مشروعاتهم الدفاعية ، و أى محاولة لتحقيق ذلك الآن إنما تتخذ من الشيوعية ذريعة. ورأى ان المعاهدات الدفاعية المبرمة بين بريطانيا وكل من العراق والأردن ، إضافة إلى المشاورات والاتصالات غير الرسمية ، تغني عن فكرة اقامة "منظمة الدفاع عن شرق الاوسط"

وتحدث رئيس الوزراء المصري عن "معاركة السيكولوجية " في مصر فذكر انه قد كسب الآن معركة اتفاقية الجلاء في وقت أسرع مما كان يتوقع ، وأنه الآن يخوض معركة الثقة مع بريطانيا التي سوف تستمر حتى نهاية الأشهر العشرين المحددة لجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس. كما تحدث عن تحسين العلاقات مع تركيا ، ويبدو أنه ميال الى التروى في تحقيق التقارب مع تركيا.

وجدير بالذكر أن جمال عبد الناصر - خلال المقابلة - تحدث من حين لآخر عن نفسه قائلا : "ان سياستي" "معركتي " "سأقوم بذلك " ويبدو أن تطورا كبيرا قد حدث له بعد نجاته من الاغتيال وانتصاره على محمد نجيب و الإخوان المسلمين ، فزادت ثقته بنفسه ربما بشكل مبالغ فيه مع قليل من الغرور. ويبدو أن العودة إلى الحكم الدستوري والحياة الحزبية في مصر قد أرخى عليها الظلام ستائره .

إن السياسة التي يدعو إليها الوزراء المصريون ، والتي تعكس الأفكار التي عبر عنها جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة " مليئة بالتناقضات التي تبدو بوضوح عند صلاح سالم ، فقد تحدث باستخفاف عن مجلس الجامعة العربية الذي كان مجتمعا عندئذ ، فأشار إلى مندوبى الدول العربية فى المجلس بوصفهم "اسطوانات جراموفون مشروخة" كما أشار إلى "العلاقات السيئة " بين أعضاء الجامعة ، وتحدث عن "السياسيين الذين لا أمل فيهم " وعن أنظمتهم "الديمقراطية " بشئ من السخرية فى لقاء شخصى مع بعض رجال السفارة البريطانية . ولذا حاولنا قراءة ما بين السطور ، فان موقف الوزراء المصريين يبدو معبرا عن طموح المصريين فى الهيمنة على الجامعة العربية ، أو استخدامها فى هذه المرحلة -على الأقل - لمنع العراق من اتباع سياسة مستقلة .

ولعل القارئ الكريم يدرك هذا التنسيق الذى يدعو للإعجاب بين من سماهم التقرير "الوزراء المصريين " فى طرح وجهة النظر المصرية فى مسائل بالغة الخطورة والدقة والحساسية فى حديثهم مع مساعد وزير الخارجية البريطانى لشئون الشرق الاوسط .فكان هناك نوع من التوزيع العبقري للأدوار ظنه الدبلوماسى البريطانى نوعا من التخبط أو عدم الوضوح .

فعند الحديث عن إسرائيل يطرح محمود فوزى الفكرة بما يوحى بإمكانية التوصل إلى تسوية من حيث المبدأ ويضع شرطا لذلك ضرورة تخلى إسرائيل عن صحراء النقب وأن يتم تعويض اللاجئين جمعيا ، وكلها شروط يعلم الدكتور فوزى أن إسرائيل لن تقبل بها .وعندما قابل الدبلوماسى البريطانى عبد الناصر وبصحبته صلاح سالم يجد موقف صلاح سالم متشددا رافضا تماما لمبدأ التفاوض مع اسرائيل ، على حين يؤكد عبد الناصر على المبدأ ولكن يؤكد الشروط التي تحدث

عنها تفصيلا محمود فوزى من قبل. ومن عجب ألا يدرك الدبلوماسى البريطانى أن "الوزراء المصريين " لا يعينهم أمر ابرام الصلح مع إسرائيل، لا كان حديثهم قد اتخذ مجرى آخر. و على كل بدأت بريطانيا وأمريكا تضع مشروعا سريا للتسوية على أمل أن تقبل به الأطراف المعنية إلا أنه عقبه انضمام مصر الى مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط .

كما يلاحظ القارئ روح المراوغة التى سادت الحديث حول الدفاع عن الشرق الأوسط ، فبعد تنفيذ عدم جدوى المشروع بالنسبة للدول العربية ، يصر جمال عبد الناصر على أن يتولى الدفاع عن المنطقة العرب وحدهم من خلال استخدام الإطار السياسى العربى المتاح : الجامعة العربية واتفاق الدفاع العربى المشترك و لا يمانع (مرحليا) من القبول بالتشاور غير الرسمى مع بريطانيا التى تربطها معاهدات دفاعية مع بعض الدول العربية . ولكن هناك إصدار على تأكيد رفض العرب السماح للقوات الأجنبية بالتواجد على أراضيهم زمن السلم ، فى إشارة واضحة إلى ضرورة التخلص من الوجود الأجنبى لتحقيق الاستقلال الوطنى الحقيقى.

والغريب فى هذا التقرير ما يقدمه كاتبه من قراءة لضمائر "الوزراء المصريين " فعندما يتجه الحديث إلى الإشارة إلى ضعف حكومات الأردن وسوريا ولبنان يعتبر كاتب التقرير أن فى ذلك تلميحا لمساعدة الانقلابات العسكرية التى قد تتيح بتلك الحكومات ، رغم أن ذلك لم يرد أصلا ، كما لا تتضمن التقارير الأخرى المنشورة أى تهديد بمساعدة الانقلابات العسكرية ، ولو حدث ذلك لكان حماقة من القادة المصريين لأن معناه استعداد القوى الغربية فى وقت كانوا يحرصون على طمأننتها حتى يتم رحيل آخر جندى بريطانى عن أرض مصر .

نفس الملاحظة تنسحب على ما قيل من تلميح باستخدام أموال السعودية ضد نورى السعيد ، فلم يكن لمصر مثل هذا التأثير على السعودية ، ولا بد أن الولايات المتحدة تعلم ذلك جيدا ومن ثم كانت بريطانيا تعلم ذلك أيضا . ولعل تبرع كاتب التقرير بقراءة الضمائر هدفه الإشارة من طرف خفى إلى خطورة عبد الناصر شخصيا على مصالح الغرب ، وخاصة ما أشار إليه من انفراده بالسلطة وزيادة ثقته بنفسه مما يزكى فكرة التخلص منه لتنتهى بذلك متاعب الغرب فى المنطقة ، وهى فكرة لم تكن غائبة عن مخططى السياسة البريطانية .